«أوبيك+» يقرر الإبقاء على مستويات الإنتاج في أكتوبر 2026.. والدول الأعضاء ستواصل اجتماعاتها شهرياً لمتابعة تطورات السوق

طارق الرومي: إنتاج الكويت سيستمر عند 2,676 مليون برميل يومياً

- الكويت ستواصل التزامها بالعمل الجماعي والتنسيق الوثيق داخل تحالف «أوبيك+»
- الدول المنتجة تمتلك القدرة على تعديل مستويات إنتاجها بما يتوافق مع التطورات
- الحفاظ على مستوى عالٍ من المرونة للتعامل مع أي متغيرات تطرأ على السوق النفطية
- الحفاظ على أمن إمدادات الطاقة وضمان انسيابية حركة الناقلات عبر الممرات المائية

طارق الرومي

وكالات: أعلنت الدول السبع المشاركة في التخفيض الطوعي الإضافي ضمن تحالف (أوبيك+)، وهي السعودية وروسيا والعراق والكويت وكازاخستان والجزائر وسلطنة عمان، الإبقاء على مستويات الإنتاج المطلوبة لشهر سبتمبر 2026 لتطبق خلال شهر أكتوبر المقبل دون تغيير.

وفي هذا السياق، أكد وزير النفط طارق الرومي أمس الأحد أن المرحلة الراهنة تتطلب الحفاظ على مستوى عال من المرونة للتعامل مع أي متغيرات قد تطرأ على السوق النفطية، مشيرا إلى أن الدول المنتجة تمتلك القدرة على تعديل مستويات إنتاجها بما يتوافق مع تطورات السوق النفطية عند عودة حركة النقل إلى طبيعتها.

جاء ذلك في بيان لوزارة النفط عقب ترؤس الوزير الرومي وفد دولة الكويت المشارك في اجتماع الدول السبع المشاركة في اتفاق التخارج من الخفض الطوعي ضمن تحالف «أوبيك+» الذي عقد عبر تقنية الاتصال المرئي.

وبين الرومي أن الاجتماع يأتي في إطار المتابعة الشهرية لمستجدات السوق النفطية العالمية وتقييم تطورات العرض والطلب إلى جانب دراسة المؤشرات الاقتصادية المؤثرة بما يسهم في تكوين رؤية واضحة حول أوضاع السوق واحتياجاتها خلال المرحلة المقبلة. وأشاد بقرار الدول السبع المشاركة الإبقاء على مستويات الإنتاج المطلوبة «الحصص المقررة للانتاج لشهر أكتوبر 2026» عند المستويات ذاتها المقررة لشهر سبتمبر 2026، موضحا أن إنتاج الكويت خلال شهر أكتوبر سيستمر عند مستوى 2,676 مليون برميل يوميا.

وأكد أهمية الحفاظ على أمن إمدادات الطاقة واستدامتها وضمان انسيابية حركة الناقلات عبر الممرات المائية الاستراتيجية بما يكفل وصول الإمدادات إلى الأسواق بصورة آمنة ومنتظمة ويدعم نمو النشاطين الصناعي والاقتصادي على المستوى العالمي. ونوه بالدور المحوري الذي تضطلع به منظمة (أوبيك) وتحالف (أوبيك+) في تعزيز أمن الطاقة ودعم استقرار الأسواق النفطية العالمية، لافتا إلى مواصلة الكويت التزامها بالعمل الجماعي والتنسيق الوثيق داخل التحالف بما يسهم في تحقيق التوازن في الأسواق العالمية ويخدم مصالح المنتجين والمستهلكين ويدعم النمو الاقتصادي العالمي.

وضم وفد الكويت المشارك في الاجتماع محافظ الكويت لدى منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبيك) محمد الشطي والممثل الوطني لدى المنظمة الشيخ عبدالله صباح سالم الحمود الصباح.

وفي سياق متصل، قالت الدول السبع في بيان صحافي عقب اجتماعها عبر تقنية الاتصال المرئي إنها استعرضت أوضاع سوق النفط العالمية وآفاقها المستقبلية، مجددة التزامها الجماعي بتحقيق الامتثال الكامل لإعلان التعاون لتحالف (أوبيك+).

وجددت الدول السبع تأكيدها على التزامها الجماعي الكامل بتحقيق الامتثال التام لإعلان التعاون ضمن إطار تحالف «أوبيك+».

كما أكدت الدول الأعضاء أنها ستواصل عقد اجتماعات شهرية لمتابعة تطورات السوق النفطية وتقييم ظروف العرض والطلب، على أن يعقد الاجتماع المقبل في 4 أكتوبر 2026.

ويأتي هذا الاجتماع في الوقت الذي لاتزال حرب إيران تعطل صادرات النفط عبر مضيق هرمز.

ارتفاع النفط

وعلى مدار الأسبوع، صعد خام برنت 7,6٪، بينما زاد الخام الأميركي بنحو 10٪، مع استمرار تأثر مسارات الإمداد في الشرق الأوسط بالحرب.

وجاءت المكاسب في ظل استمرار اضطراب حركة الملاحة عبر مضيق هرمز، حيث عبرت أربع سفن فقط يوم الخميس مقارنة بمتوسط يبلغ نحو 15 سفينة خلال الأيام العشرة الماضية.

وأدت زيادة أسعار النفط، مقترنة بارتفاع أكثر حدة في أسعار الوقود، إلى دفع معدلات التضخم وتكاليف اقتراض الحكومات للصعود في شتى أنحاء العالم، فضلا عن تحذيرات متزايدة من أن الاقتصاد العالمي قد يتباطأ ما لم يتحقق بعض الانفراج.

التوقعات لسعر خام برنت

ورفع سيتي بنك توقعاته لمتوسط سعر خام برنت للربع الثالث من 80 دولارا إلى 86 دولارا للبرميل، قائلا إن إعادة فتح المضيق تستغرق وقتا أطول مما كان متوقعا في السابق.

ورفع محللو «إيه.إن.زد» توقعاتهم قصيرة الأجل لسعر خام برنت إلى 95 دولارا للبرميل، مع وجود مخاطر تدفع الأسعار إلى مزيد من الارتفاع في حال احتدام الصراع في الشرق الأوسط.

80,2 مليون دينار إيداعات وحسابات وقروضاً لدى البنوك بنهاية أغسطس 2026

8,41 مليارات دينار احتياطي النقد الأجنبي

أحمد مغربي

أظهرت أحدث بيانات بنك الكويت المركزي بلوغ الأرصدة النقدية والحسابات والسندات وشهادات الإيداع وأذونات الخزانة والودائع بالعملة الأجنبية 8,41 مليارات دينار بنهاية أغسطس 2026، مقارنة بـ 8,98 مليارات دينار بنهاية يوليو 2026.

وبلغ إجمالي موجودات بنك الكويت المركزي وفقا لكشف الحساب، كما في نهاية 31 أغسطس الماضي، نحو 8,6 مليارات دينار، وبلغت الإيداعات والحسابات الجارية والقروض لدى البنوك والمؤسسات المالية المحلية بالدينار الكويتي 80,2 مليون دينار بنهاية أغسطس، مقارنة بعدم تسجيل رصيد لهذا البند في نهاية يوليو، فيما بلغت الموجودات الأخرى 160,2 مليون دينار، بزيادة 2,1 مليون دينار عن مستواها البالغ 158,1 مليونا في نهاية يوليو.

وسجلت قيمة الذهب ضمن موجودات بنك الكويت المركزي 31,7 مليون دينار بنهاية أغسطس، مقابل 31,8 مليون دينار في نهاية يوليو، بفارق 100 ألف دينار، فيما ظلت السندات المحلية بالدينار الكويتي وأدوات الدين العام عند مستوى صفر خلال الشهرين.

وعلى مستوى المطلوبات، بلغ صندوق الاحتياطي العام 1,9437 مليار دينار بنهاية أغسطس، مستقرا عند مستواه المسجل في نهاية يوليو، كما استقرت أرباح السنة المالية عند 399,3 مليون دينار، ورأس المال المدفوع بالكامل عند 5 ملايين دينار.

وبلغ حجم النقد المتداول 1,979 مليار دينار بنهاية أغسطس، مقابل 2,024 مليار دينار في نهاية يوليو، بفارق 45 مليون دينار، فيما سجلت حسابات الحكومة لدى البنك 1,276 مليار دينار، مقابل 1,379 مليار دينار.

وسجلت حسابات وودائع البنوك المحلية لدى بنك الكويت المركزي 2,495 مليار دينار بنهاية أغسطس، مقابل 2,7274 مليار دينار في نهاية يوليو، بفارق 231,8 مليون دينار، فيما بلغت التأمينات مقابل الاعتمادات المستندية 103,3 ملايين دينار، مقابل 104,1 ملايين دينار، بفارق 800 ألف دينار.

وفي المقابل، ارتفعت المطلوبات تجاه المؤسسات الدولية إلى 54,5 مليون دينار بنهاية أغسطس، مقابل 46,4 مليون دينار في نهاية يوليو، بزيادة 8,1 ملايين دينار وبنسبة 17,45٪، فيما استقر الحساب الخاص عند 95,2 مليون دينار، وظلت سندات بنك الكويت المركزي عند مستوى صفر.

وبلغت المطلوبات الأخرى 336,4 مليون دينار بنهاية أغسطس، مقابل 452,4 مليون دينار في نهاية يوليو، بفارق 116 مليون دينار، فيما بلغ إجمالي المطلوبات 8,6891 مليارات دينار، مساويا لإجمالي الموجودات في نهاية الشهر.

وسجلت الحسابات النظامية 7,24 مليارات دينار بنهاية أغسطس، مقابل 7,14 مليارات دينار في نهاية يوليو، بزيادة شهرية بلغت 94,3 مليون دينار، بما نسبته 1,31٪.

صورة تعبيرية بواسطة الذكاء الاصطناعي

«الإحصائي الخليجي»: السياسات الاقتصادية لدول «التعاون» حافظت على الاستقرار السعري

التضخم في دول الخليج.. من الأدنى عالمياً

كونا: أظهرت بيانات المركز الإحصائي الخليجي استمرار استقرار الأسعار في دول مجلس التعاون عند المعدل العام للتضخم 1,8٪ الذي بلغه عام 2025 مقارنة بـ1,6٪ عام 2024، ليظل دون مستوى 2٪ للعام الثاني على التوالي.

وقال المركز الإحصائي في تقرير أصدره عن معدلات التضخم في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية لعام 2025 إن هذا الاستقرار «مؤشر يعكس نجاح السياسات الاقتصادية في احتواء الضغوط التضخمية والحفاظ على الاستقرار السعري».

وأضاف أن معدل التضخم الخليجي يعد من أدنى المعدلات عالميا، إذ يقل عن معدل التضخم في الاقتصادات الناشئة والنامية البالغ 5,3٪ والمتوسط العالمي البالغ 4,2٪ واليابان البالغ 3,2٪ والولايات المتحدة 2,6٪ والاتحاد الأوروبي والاقتصادات المتقدمة 2,5٪ لكل منهما ومنطقة اليورو البالغ فيها نسبة 2,1٪.

وأشار إلى أن معدلات التضخم بين دول المجلس جاءت متقاربة، فيما شكلت مجموعتا السكن والسلع والخدمات المتنوعة المحرك الرئيس للتضخم الخليجي خلال عام 2025 إذ أسهمتا مجتمعتين بنحو 73٪ التضخم العام.

وعلى مستوى المجموعات الرئيسية المكونة للرقم القياسي لأسعار المستهلك في دول مجلس التعاون، لفت المركز إلى تصدر مجموعة السلع والخدمات المتنوعة معدلات التضخم بنسبة 5,4٪ تلتها مجموعة السكن بنسبة 4٪ ثم مجموعة الثقافة والترفيه بنسبة 2٪ ومجموعة المطاعم والفنادق بنسبة 1,6٪.

وذكر أنه تلت ذلك مجموعة الأغذية والمشروبات بنسبة 1,2٪ ومجموعة التعليم بنسبة 1٪ ومجموعة التبغ بنسبة 0,6٪ ومجموعة الملابس والأحذية بنسبة 0,4٪، فيما استقرت مجموعات الصحة والاتصالات والأثاث عند مستوى صفر في المائة، بينما سجلت مجموعة النقل انخفاضا بنسبة 0,2٪.

واستعرض المركز في تقريره تطور التضخم الخليجي خلال الفترة من (2020–2025)، موضحا أنه ارتفع من 1,5٪ في عام 2020 إلى 2,4٪ في عام 2021 ثم بلغ ذروته عند 3,2٪ في 2022 قبل أن يتراجع إلى 2,3٪ في 2023 و1,6٪ في 2024، ثم يرتفع بصورة طفيفة إلى 1,8٪ في عام 2025، بما يعكس استقرارا نسبيا مقارنة بالتطورات العالمية.

وفيما يتعلق بالشركاء التجاريين الرئيسيين لدول مجلس التعاون، قال المركز إن معدلات التضخم جاءت مرتبة من الأعلى إلى الأدنى، إذ تصدرت البرازيل بنسبة 5٪ تلتها المملكة المتحدة بنسبة 3,9٪ ثم اليابان 3,2٪ والهند 2,8٪ والولايات المتحدة 2,6٪.

ولفت المركز إلى أن انخفاض أسعار الغذاء والمشروبات عالميا بنسبة 2,1٪ أسهم في تخفيف الضغوط التضخمية المستوردة إلا أن ارتفاع أسعار الغاز الطبيعي بنسبة 15,2٪ والتوترات الجيوسياسية «مازالا يمثلان مخاطر تستوجب المتابعة».

وخلص المركز في تقريره إلى أن التقارب الكبير في معدلات التضخم بين دول المجلس واستقرارها دون مستوى 2٪ يوفران أرضية مواتية لتعزيز التكامل الاقتصادي والنقدي الخليجي.

وأوضح أن ذلك يمنح الدول حيزا ماليا لمواصلة الإصلاحات الاقتصادية والإنفاق التنموي، مع التأكيد على أهمية توحيد المنهجيات الإحصائية وتعزيز جاهزية السياسات لمواجهة أي ضغوط خارجية مستقبلية.

يذكر أن المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ومقره سلطنة عمان أسس عام 2011 ليكون الجهة الرسمية المعتمدة للبيانات والمعلومات والإحصاءات المتعلقة بدول المجلس، إضافة إلى دوره في تعزيز العمل الإحصائي والمعلوماتي لمراكز الإحصاء الوطنية وأجهزة التخطيط فيها.

صورة تعبيرية بواسطة الذكاء الاصطناعي

مؤشرات تشير إلى أن المعدن الأصفر يتجه نحو مستوى 4700 دولار للأونصة خلال الشهر الجاري

صعود الذهب مستمر بدعم مشتريات البنوك المركزية

كونا: أنهت أسعار الذهب تداولات الأسبوع الماضي على تراجع مسجلة خسارتها الأسبوعية الثانية على التوالي وأغلقت عند 4430 دولارا للأونصة متأثرة بصدور بيانات وظائف أميركية جاءت أقوى بكثير من التوقعات، ما عزز توقعات السياسة المالية الأميركية المتشددة.

وقال تقرير صادر عن شركة دار السبائك الكويتية، أمس، إن بيانات الوظائف غير الزراعية الأميركية شكلت العامل الأبرز في حركة الذهب خلال الأسبوع بعدما أظهر الاقتصاد الأميركي إضافة 162 ألف وظيفة في أغسطس مقارنة بتوقعات الأسواق البالغة نحو 56 ألف وظيفة، فيما جرى تعديل بيانات يوليو بالرفع إلى زيادة قدرها 21 ألف وظيفة. وأضاف التقرير أن معدل البطالة استقر عند 4,1٪ في وقت تباطأ نمو الأجور السنوي إلى 3,1٪ لكن التراجع جاء أقل من توقعات الأسواق.

ولفت إلى ارتفاع عوائد سندات الخزانة الأميركية عقب صدور بيانات الوظائف، إذ لامس عائد السندات لأجل عشر سنوات مستوى 4,81٪ قبل أن يتراجع لاحقا إلى نحو 4,77٪.

من الناحية الفنية، لفت إلى أن الذهب أنهى الأسبوع الماضي قرب مستوى 4430 دولارا للأونصة ليبقى مستوى 4400 دولار المحور الأهم في المرحلة الحالية، ورأى أنه في حال تمكن الذهب من الحفاظ على هذا المستوى واستعادة 4450 دولارا فقد تتجه الأنظار نحو 4500 دولار ثم منطقة 4520 و4534 دولارا التي تمثل مقاومة فنية مهمة.

وأضاف أنه في حال كسر مستوى 4400 دولار والثبات أسفله فقد تزداد مخاطر استمرار التصحيح باتجاه 4354 دولارا ثم 4322 دولارا فيما يمثل مستوى 4282 دولارا دعما فنيا رئيسيا في حال تعرض السوق لموجة هبوط أعمق.

وفي سياق متصل، قال رئيس التشغيل في شركة «سبائك» محمد صلاح ان صعود الذهب مستمر بدعم مشتريات البنوك المركزية، مؤكدا أن الارتفاع بصورة أوضح كان ينتظر إشارة دخول من صناديق المؤشرات المتداولة (ETF)، والتي جاءت خلال أغسطس عبر مشتريات تجاوزت 40 طنا تقريبا.

وأوضح أن المرحلة المقبلة ستشهد تحولا مهما يتمثل في دخول المستثمرين الأفراد إلى سوق الذهب بشكل أكبر بعد بدء تدفق الاستثمارات عبر صناديق المؤشرات المتداولة، مشيرا إلى أن ذلك سيقود إلى تقلبات واسعة في الأسعار، مع إمكانية تسجيل ارتفاعات تتراوح بين 4٪ و5٪ خلال جلسة أو جلستين.

وأضاف أن استمرار التدفقات إلى هذه الصناديق سيجذب مزيدا من المستثمرين الأفراد، ما يزيد من حدة التحركات السعرية. وأكد أن الذهب مرشح لمواصلة الأداء الإيجابي خلال الفترة المقبلة، مع بقاء اجتماع الاحتياطي الفيدرالي العامل الأكثر تأثيرا في اتجاه الأسعار.

وفيما يتعلق بمشتريات البنوك المركزية، قال إن تقرير مجلس الذهب العالمي للربع الثاني أظهر عمليات شراء قوية، تجاوزت 40 طنا من جانب بنك الشعب الصيني وفق البيانات المعلنة، مع وجود احتمالات لمشتريات غير معلنة عبر السوق خارج المقصورة بأحجام أكبر.

كما أكد أن قيام صناديق سيادية حكومية بعمليات شراء كبيرة دون الإفصاح عنها، موضحا أن مشتريات البنوك المركزية بلغت 289 طنا خلال الربع الثاني بعد مراجعة بيانات الربع الأول.

وأكد أن غياب الشفافية في الإفصاح عن المشتريات يؤثر بصورة كبيرة في وضوح السوق، إذ إن البيانات المنتظمة لصناديق المؤشرات المتداولة توفر رؤية أوضح للمستثمرين مقارنة بمشتريات البنوك المركزية والمجوهرات التي تعتمد على التقارير الدورية. وأشار إلى أن الذهب يتجه نحو مستوى 4700 دولار للأونصة خلال سبتمبر، مؤكدا أن هذا الرأي لا يمثل توصية استثمارية.